

قطر تحذر من مخاطر محطة براكه النووية بالإمارات



من مراسم احتفال ببدء تركيب مشاعل لوتوي كوري جنوبي في محطة براكه عام 2014

المواجهة التورات وبالصحة والسلامة وحماية البيئة يمثل تحدياً خطيراً لاستقرار المنطقة وبشكلها.

وكان من المقرر افتتاح هذه المحطة عام 2017. لكن الموعد تأجل ثلاث مرات على خلفية مشاكل تتعلق بتدريب فريق العاملين، ومن المتوقع افتتاحها عام 2020.

وتقع محطة براكه في منطقة الظفرة بإمارة أبو ظبي. وتولى إنشائها شركة الكهرباء الكورية «كيبكو»، ومن المقرر أن تتولى تشغيلها شركة «إي دي أف» الفرنسية.

الدوحة - «وكالات» : قالت وزارة الشؤون الخارجية القطرية في رسالة إلى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن محطة براكه النووية التي يجري إنشاؤها في دولة الإمارات تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الاقليمي والبيئة.

وطالبت الوزارة الوكالة الدولية بوضع إطار عمل يخص الأمن النووي في منطقة الخليج.

ووفقا للرسالة، فإن دولة قطر لديها «مخاوف كبيرة تتعلق بتشغيل محطة الطاقة النووية الواقعة في براكه»، وأضافت أن «عدم وجود أي تعاون مع دول الجوار فيما يتعلق بالخطط

قال وكيل أول وزارة الداخلية، ورئيس غرفة عمليات الحملة اللواء محمد بن سالم بن عبيد، في تصريحات لموقع «سبوتنيك» ست، «سنضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار مناطقنا المحررة، وسنضرب بيد من حديد لقطع يد من يرفع سلاحه في وجه الدولة ويحاول تقويض الأمن والسكينة العامة.

وأصاب رئيس غرفة عمليات الحملة بالمواطنين الميمنين لوقوفهم إلى جانب رجال الأمن ودعم الشرعية، وأن يستشعر المواطن بأنه هو رجل الأمن الأول حتى يتم ضبط الجريمة قبل وقوعها.

وكانت قبائل بني توف، في محافظة الجوف أصدرت بياناً أعلنت فيه استنكارها لحادثة اختطاف الجنود يمينين. من قبل مسلحين قبليين ينتمون لنفس القبيلة.

وأكدت القبيلة ووقوفها الدائم والمستمر مع الحكومة الشرعية ممثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي مؤكداً ذلك بالنضحيات البوية التي تقدمها القبيلة من شهداء وجرحى في الصفوف الأمامية لمواجهة المشروع الانقلابي الحوثي الإيراني الذي يهدد أمن المنطقة واستقرارها.

وأبدوا في بيانهم «حق الدولة في اتخاذ ما تراه مناسباً لردع هذه العناصر التخريبية الخارجة عن القانون، مشيرين إلى أن قبائل بني توف خير سند وعون لقوات الجيش والأمن في تنفيذ كل الإجراءات الأمنية والقانونية ضد هذه العناصر التخريبية، أو من يساندنها أي كان.

الحكومة اليمنية تحتج رسمياً لدى الأمم المتحدة على مارتن غرييث

قائد عسكري : إيران وراء تطوير الألغام الحوثية



وزير الخارجية اليمني خالد اليماني والمبعوث الأممي مارتن غرييث

عدن - «وكالات» : قال وزير الخارجية خالد اليماني إن الحكومة اليمنية قدمت احتجاجاً رسمياً للأمم المتحدة على تجاوز المبعوث مارتن غرييث مهامه في اليمن، وفق ما نقل موقع 2 ديسمبر اليمني أمس الخميس.

وأضاف اليماني أنه أرسل خطاباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، حول اجتماع عقد يومه في 16 مارس الجاري، بين الانتحاليين الحوثيين، وموظفين أمميين يمثلون آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش ومنسحق العام، ومديرة مكتب المبعوث الأممي الخاص، لبحث إجراءات بدء عمل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في موانئ الحديدة، والتي لا تزال تحت سيطرة للحوثيات الحوثية.

وأكد وزير الخارجية أن الحكومة الجمهورية اليمنية، احتجت في رسالتها على هذه «الممارسات غير المسؤولة، من قبل الموظفين الأمميين»، مضيفة أن ذلك ما كان ليحصل «دون توجيهات مباشرة من المبعوث مارتن غرييث».

والتهمت الرسالة وفق الموقع اليمني، أعضاء الآلية الأممية، بالعمل «خارج سلطة الحكومة الشرعية في اليمن»، و «التعدي على وحدة وسيادة واستقلال أراضي الجمهورية اليمنية».

أكد وزير الخارجية اليمني في رسالته أن «هذه التصرفات تتطلب توضيحات وتفسيرات مكتوبة من مارتن غرييث، المبعوث الخاص للأمم العام إلى اليمن، وتأكيدات بعدم تكرارها مطلقاً، لأنها تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للمبعوث الخاص، مهدداً على لسان الحكومة، «بالنأخذ إجراءات القانونية الضرورية

مساعي هؤلاء الدخلاء إعاقه تقدم قوات الشرعية.

وأشار إلى أن الميليشيا لم تعد تمتلك القوات الكافية للمواجهة، وهي أضعف من أي وقت مضى، وتخسر يومياً العشرات من مسلحيها، وتعتمد التكتيك الإيراني الإرهاسي في زراعة الألغام بمختلف الجبال والوديان والمزارع لإعاقه تقدماً لكنها لن تتجح.

من جهة أخرى قال مصدر مسؤول، إن وزارة الداخلية اليمنية، عززت حملتها الأمنية لضبط عناصر متورطة في عملية خطف جنود يمينين، أثناء تنفيذهم مهمة في محافظة الجوف شمالي شرق اليمن.

ولفت بإسالة إلى أن اعتراضات أسرى للميليشيا الذين قبض عليهم في معارك اليومين الماضيين، تؤكد أن من يقوم بصناعة وزراعة الألغام المتطورة خبراء من إيران وحزب الله، وأنهم استقدموا في إطار الخطة لحماية معقل الميليشيا، حسب ما ذكر مكتب «سناد» الإعلامي.

ونقلت صحيفة «عكاظ» عنه القول إن «الأسرى أكدوا أن الحوثيين يمارسون التوعية لإخفاء تحركات خبراء إيران وحزب الله الذين يرتدون الزي القلبي لضبط عناصر متورطة في عملية والمخفحات المتطورة، بعضها يتم التحكم بها عن بعد وأخرى تكون جاهزة للانفجار»، مضيفا أن أهم

لضمان تأكيد سيادتها واستقلالها وتنفيذ واجباتها الدستورية وفرض سيطرتها على كامل إقليم الجمهورية اليمنية وعدم السماح بانتهاك حقوقها أو الانتقاص منها، إذا تكرر «تجاوز الموظفين الأمميين لولايتهم والخروج عن مهامهم الأساسية».

من ناحية أخرى اتهم قائد محور اليقع بمحافظة صعدة العقيد عاني بإسالة، النظام الإيراني وميليشيا حزب الله الإرهابية بالوقوف وراء تطوير صناعة الألغام الحوثية وزراعتها وتقديم الخبرات العسكرية للانقلابيين لقتل الشعب اليمني، ونشر الإرهاس في مختلف الطرقات والمزارع.

«فيسبوك» : مستمرون في التصدي لخطاب الكراهية

مزيج من التقنية والمستخدمين». كذلك ألفت إلى أنها تعمل مباشرة مع شرطة نيوزيلندا للرد على الهجوم ودعم تحقيقهم، مؤكدة: «إننا فيديو المهاجم في غضون دقائق من الإبلاغ عنه (البث).

وذكرت أن فيديو البث المباشر شوهد من قبل أقل من 200 شخص أثناء حدوثه، ولم يمنع أي مستخدم من الفيديو أثناء البث المباشر. وبعد انتهاء البث، بلغ مجموع مشاهدة الفيديو نحو 4.000 مرة قبل إزالته من الموقع.

«وكالات» : أعلنت شركة فيسبوك في بيان الخميس، بعد الهجوم الإرهابي على مسجدين في نيوزيلندا الأسبوع الماضي، أنها مستمرة في مكافحة خطاب الكراهية على منصتها.

وقالت فيسبوك إنها تنصدي لأكثر من 200 منظمة على مستوى العالم تؤمن بتميز العرق الأبيض. وأنها تعمل على إزالة ما تنشره هذه المنظمات من محتوى على منصتها من خلال تكنولوجيا الرصد الألي.

كما أضافت أن أنشطتها للرصد على موقعها، وذلك باستخدام

الرئيس التونسي: السلطة أصبحت في يد رئيس الوزراء ولا بد من تقليصها



الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي

إلى دور البرلمان في سن القوانين ومراقبة أعمال الحكومة. وقال إنه لا يجب التعامل مع مسألة السيادة الحزبية بانتهازية على أساس تشجيعها إذا كانت هناك مصلحة، ومنعها إذا كان هناك ضرر منها، مضيفا أنه «لا يجب اعتبار النائب مجرد آلة تصويت بالبرلمان مجرد حزبه، وإنما يتعين النظر إليه كشخص حر منتخب له قواعده ومواقفه».

وبشأن تشديد السبسي على المساواة في الإرث، يقول الهاروني إن تونس دولة مدنية منسجمة مع موروها الإسلامي، مبينا أن حربه متمسك بما طرحه مجلة الأحوال الشخصية التي سنها الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة والمستمدة من الشريعة الإسلامية.

من جهته، يقول زهير المغراوي الأمين العام لحركة الشعب والنائب في البرلمان للجزيرة نت إن «السبسي لم يعد قادرا على تقديم مبادرة تشريعية أو فعل أي شيء». مبينا أن ما لفت نظره في خطاب السبسي هو «إقراره بفشل منظومة حكمه رغم أنه رفض أن يقر بفشله المسؤولة».

ورفض المغراوي تحميل النظام السياسي المسؤولية عن تدهور الأوضاع، مؤكدا أن السبب وراء الأزمات التي تعيشها تونس يعود الثورة «بعود إلى الخيارات والتوجهات الحكومية الخاطئة»، كما يرى أن الحكومة الحالية زادت تعكير الأوضاع على جميع الأصعدة.

من جهته، يقول رئيس مجلس شوري حركة النهضة عبد الكريم الهاروني إن تونس دخلت في مرحلة الانتخابات، مبينا أن تعديل بنود الدستور يحتاج إلى وقت لتقديمه إلى لجان البرلمان ومناقشته قبل تمريره للمجلس العامة.

وذكر بان لرئيس الجمهورية الحق في تقديم مبادرة تشريعية إلى البرلمان، لكنه يؤكد أن النظام السياسي الحالي متوازن ويوزع السلطات التنفيذية بين رئيس الحكومة (التعيينات الحكومية وتنفيذ السياسات العامة) ورئيس الجمهورية (مكلف بالسياسة والدفاع والأمن القومي)، علما أن دستور 2014 أعطي صلاحيات أوسع لرئيس الحكومة.

ويستند بونوني «رغم قناعتي بمسؤولي النظام الحالي الذي يجعل هناك دخلا كبيرا في كل من صلاحيات رئيس الدولة ورئيس الحكومة فإنني لا أعتقد أن الرئيس سيقدم على تقديم مبادرة».

موضحا أن البلاد أصبحت على مقربة من الانتخابات لا يمكن معها تغيير الدستور بسرعة.

ويستند بونوني رئيس الجمهورية في مبادئه التشريعية بشأن المساواة في الميراث والتي لا تزال في رفوف البرلمان، مشددا في الوقت نفسه على أهمية منع السيادة الحزبية التي كان حزبه نداء تونس تقدم بمشروع قانون لمنعها، لأنه «أكبر المنصرين منها، نتيجة اشتقاق نوابه.

وتونس (16 نائبا)، وحزب الميادرة الدستورية (3 نواب). ولا تزال حركة نداء تونس -التي أسسها السبسي سنة 2012 وفازت بالانتخابات التشريعية -والرئاسة -2014 تسعى إلى الإطاحة بالمشاهد، لكن الأخير استطاع بفضل دعم حركة النهضة له أن يستمر في الحكم بانتظار ما سيحصل قبل الانتخابات المقبلة.

ولم تسبل الحصول على تصريح من المحافظة باسم رئاسة الجمهورية سعيدة قراش أو المستشار السياسي للرئاسة نور الدين بنتيشة عما إذا كان السبسي يستعد لتقديم مبادرة تشريعية جديدة لتغيير بنود الدستور المتعلقة بالنظام السياسي أو منع «السيادة السياسية» في البرلمان، لكن حسام بونوني النائب والقيادي في حركة نداء تونس -التي يتزعمها نجل الرئيس حافظ قائد السبسي- قال للجزيرة نت إنه لا يعتقد أن يقدم الرئيس مبادرة تشريعية لتغيير النظام السياسي في الدستور، مذكرا بأنه تعهد بعد انتخابه رئيسا سنة

تونس - «وكالات» : دعا الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي إلى تعديل الدستور الذي لم يرض على صياغته سوى خمس سنوات، قائلا إن السلطة التنفيذية أصبحت مجمعة بأيدي رئيس الوزراء في أحدث خلاف بين أعلى مناصب في الدولة.

وأضاف السبسي الأربعة في خطابه بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 63 للاستقلال مطالبته بتغيير بنود بالدستور قبل التوجه لانتخابات 2019، وداعيا إلى منع «السيادة البرلمانية» والتقليل من كتلة نيابية أخرى.

ولم يفوت الرئيس التونسي الفرصة للحديث عن مبادئه التشريعية بشأن المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة التي قدمت إلى البرلمان آخر نوفمبر الماضي، مشددا على «مدنية» الدولة، في انتقاد صريح لموقف حركة النهضة الرافض لمبادئه، ووجه السبسي انتقاداته إلى رئيس الحكومة يوسف الشاهد وحركة النهضة بسبب عدم استشارته في التغيير الوزاري الذي تم في نوفمبر الماضي، قائلا «الخلاصة أصبحت لدينا سلطة تنفيذية يرأس واحد وليس براسين. ورئيس الجمهورية لم تعد له مسؤولية».

وسعى السبسي في خطابه لتحميل الحكومة الحالية مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية، محدثا عن ارتفاع نسبة التضخم إلى 7.3 في المئة، وارتفاع المديونية إلى 71.7 في المئة، وارتفاع العجز التجاري وغيرها.

وتتكون الحكومة الحالية من أغلبية برلمانية تضم كتلة حركة النهضة الأولى في البرلمان (68 نائبا من جملة 217)، وكتلة الائتلاف الوطني الداعمة لرئيس الحكومة يوسف الشاهد (44 نائبا)، وكتلة الحركة لحزب مشروع

الأردن يعلن إجراءات جديدة لمواجهة الكوارث



تصامع الألفاد يبحوثون عن داجين خلال حادثة البحر الميت

وأكد مبيضين أنه «تم حظر مناطق محددة أمام السياحة الداخلية والخارجية بشكل تام».

وقال إن «لجنة طوارئ المحافظات أجرت تمارين وهمية لتقييم الخلل ومعالجة أضرارها، في حين قالت وزيرة السياحة والآثار مجد شويكة إنه «تم مراجعة جميع التشريعات الخاطئة للقطاع السياحي وسيصدر تعليمات بذلك وتم اعتماد معايير للممارسات الفضلى لأجل تحقيق السلامة العامة أولا».

وكان رئيس الوزراء عمر الرزاز صرح في جلسة مجلس الوزراء الأربعاء، إن زيادة الكوارث الطبيعية ظاهرة عالمية ومسؤولية الحكومة هو كيفية التعامل معها والاحتياط لها مستقبلا.

وأضاف «منذ اليوم الأول لفاجة البحر الميت وسبب عمان تعهدنا بأن ندرس الموضوع بشكل مهني والتزمنا بأن نقوم بكل ما هو مطلوب منا وبشكل شفاف أمام المواطن».

وأوضح الرزاز أن «لجانا فنية ومهنية ومشركة تشكلت وخرجت بتوصيات حولت للوزارات والأجهزة المعنية وبالتالي خرجت بتشريعات جديدة خصوصا فيما يتعلق بسياحة المغامرات وعمل المكاتب السياحية وأليات الرحلات المدرسية وأيضا عالجت بعض الثغرات في البنية التحتية لمناطق الأساسية».

عمان - «وكالات» : أعلن الأردن، مساء الأربعاء، إجراءات جديدة لمواجهة الكوارث الطبيعية في أعقاب الحادثة التي راح ضحيتها 21 شخصا جثهم من طلاب المدارس عندما جرفتهم سيول الأمطار في منطقة قرب البحر الميت، في أكتوبر الماضي.

وفي مؤتمر صحفي عقده الحكومة، قال وزير التربية والتعليم الأردني وليد المغاني، إن رحلات المغامرة منعت إثر فاجعة البحر الميت التي أدت.

وأوضح المغاني خلال مؤتمر صحفي مشترك عقد في رئاسة الوزراء، إن «على أي مدرسة تقديم برنامجها للرحلات المدرسية وكشف بالإسماء وموافقات الأهالي وأن تكون العودة قبل مغيب الشمس والتأكد من وصول التلاميذ إلى منازلهم وتحديد توقيت الرحلات من 12 / 3 من كل عام إلى 15 / 5 من العام».

وأوضح المغاني أن «الغابات والمجمعات التجارية، السيركات، وأماكن السياحة ومن بينها مجاري السيول والمنحدرات، من الأماكن الممنوع للرحلات فيها، مع منع رحلات المغامرات»، ولفت إلى أنه «يجب أن يرافق الرحلة طبيب أو ممرض».

من جانبه قال وزير الداخلية سمير مبيضين إن «مركزا للغوص قرب موقع حادثة البحر الميت المقععة سيتم إنشاؤه قريبا». لافتا إلى أن «200 غطاس مدربون سيوزعون في مختلف أنحاء المملكة للخدمة فيها».